

الاصل جريان الصفة على الموصوف ومطابقها اياه فاعطف الاصل للاصل
والفرع للفرع والحالان المذكوران غالبان فعد جمل احد البنين على الآخر
لشبه اللطفي بهما كما سبقت والمراد بخصوصه جعل بمعنى فاعل فانه يستوي
فيها المذكور الموثق قال المصنف في باب التثنية فصل الغالب في الثمان يكون
لفصل صفة الموثق من صفة المذكور كقيام وقايمه ولا تدخل هذه الثمان في حيزه
او زان احدها فعول بمعنى قال كرجل صبور وامرأة صبور ثم قال ولو كان فعول
بمعنى مفعول لخطت الثمان نحو جمل ركوب وقايمه ركوبه الثاني فعيل بمعنى
مفعول نحو جمل جرح وامرأة جرح ثم قال فان كان بمعنى فاعل لخطت الثمان
امرأة وجهه وطريقه فان قلت صرحت بقبيلية بن فلان لخطت الثمان حقيقه
الاصل لا ذلك لم تذكر الموصوف انتهى وهو مقيد لما اطلقه هنا فلا يقال انه
محالف لما اطلقه هنا **قوله** وسكران اي في لغة غير بني اسد وهم جمع
هذه المذكورات بالواو والنون اذ لم يتخلل علامه ذكر عاقل والاجاز جمعها
بالواو والنون **فصل قوله** وحملوا على هذا الجمع الربعة انواع ليس في
عبارة ما يعين المحصر فلا بد ان سماحل عليه ايضا صفات الباركي سبحانه ونعا
وهي قوله تعالى نحن الوارثون والقادرون والمهاجرون وانا لوسعون فلا
يقاس عليه الرجيمون ولا الحكيمون لان اطلاق الاسما عليه تعالي توجب
وقد تقدم الكلام في ذلك عن ابن مالك وعن الدرماميني فلا تغفل وقد يقال ان
هنا من جموع التصحيح التي لم تستنون الشرط وليس زيادتها على الاسم
وقد يقال شيئا طويلا في التفسير فيه زيادتها في الجمع السالم
فقل من الاعراب بالحرركات الى الاعراب بالحرركات ابوحيان وهو من التشبه
البعيد الذي يقع نحوه من على جهة المؤخر وهو شبهه معانيش ومصائب
ومن هذا قوله الحسن وماتت بنته به الشياطين **قوله** احدها اسم جمع فان
قلت ما الفرق بين اسم الجمع وبين الجمع وما علاته كل واحد منهما قلت قال
ابن النظم الاسم الدال على اكثر من اثنين على ثلاثة اصرا جمع واسم جمع واسم
جنس وذلك لان الدال على اكثر من اثنين ليس فيها دال على ما ان يكون موضوعا

للأحاد

للأحاد المتجمعه دال على اقله دالة تكرار الواحد بالقطعه وامان يكون موضوعا
فجموع الاحاد دال على اقله دالة المفرد على جملة اجزا سماه وامان يكون موضوعا
للتحقيقه مانع في اعتبار الفرد به الا ان الواحد يتبعه في الموضوع للاحاد
المتجمعه هو الجمع سواء كان له من لفظه واحد مستعمل كرجل واسودا لم يكن
كبابيل والموضوع لجموع الاحاد هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب
وصحاب او لم يكن كقوم ورهط والموضوع للتحقيقه بالمعنى المذكور هو اسم الجنس وهو
غالب فيما يعلق بينه وبين واحد الثمانه ونحو وعكسه كماه وجباة وعسا
يعرف به الجمع كونه على وزن لم يثن عليه الا حاد كما بابيل وغلبه الثمانه عليه
والاحكام على نحو جمع نحو انه جمع حجة مع ان نظيره من نحو طيه ورض محكوم
عليه انه اسم جنس لان حجة غلب عليه التثنية يقال هذه حجة فعل انه في
معنى جماعة وليس مسلو كما به سبيل رطب ونحوه وما يعرف به اسم الجمع
كونه على وزن الاحاد وليس له واحد من لفظه تقوم ورهط وكونه مسورا
للواحد في تذكيره والغالب اليه ولذلك حكم على نحو حيزي انه اسم جمع غائر
وان كان نحو كليب جمعا لكلب لان غزريا مذكور وكليباً مؤنثا وكلمة ايضا
على نحو كلاب انه اسم جمع ركوبه لانهم نسبوا اليه فقالوا زابت ركا بي والجمع
لا يسبب اليها الا اذا غلبت كانه نصاري انتهى واورده على قوله على ثلثة اعترف
اسما العود من الثلاثة فصاعدا ذلك واحد منها بصدق عليه انه دال على اكثر
من اثنين ولا يصدق عليه انه واحد من الثلاثة وايضا جملة اسم الجنس
من جملة ما يدل على اكثر من اثنين معترض كاسيا في من جهة ان اسم الجنس
مدلوله واحد لا يثن فيه وهو الحقيقه وانما التثنية فيها صدقانه وقد
حجاب يمنع ان ما ذكر من اسما العدد ليس باسم الجمع بل هو منه وقد صرحوا
بان عشرون واخواته اسما جموع كما سبقت في باب المراد من الدلالة ما يشتر
دلالة الاكثر من المتضمن وقوله وذلك اي بيان وجه الاختصاص في الثلاثة
فصاعدا ذلك واحد منها بصدق عليه انه دال على اكثر وقوله وذلك اي
بيان قوله بشهادة التام لاطلاق التام فيه واراد به الاستغناء نحو ما من